تفاوت المقامات علة لاختلاف مقتضى الحال لان لها اعتبارا الخ **قوله** وجه ذا الو
ان الادعاء الشارح وسوانه يتوهم في الحال الخ ووجه سبق آخره قوله لا انكسار
لا تنسب في بعده ان يقول المطابقة وحاصل ما اشار اليه ان لفظ النوع وجمله
ان حاصل الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص زماني ومكاني او لا ابو له من زمان
يورد فيهما ونحو مطابق لهما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما فباعتبار مطابقته
ما ان يسمى حالا والكلام يسمى مقاما فكذا في الغرض فيهان مراده وقوله ويفرد
تقسيم لقوله مطابق بمعنى انه لم يبين وجه اختصاص الحال من بين الامور الثلاثة
من بين العلماء لا مكنة نحو المجلس ونحو بين الخطاب وجه التالي في حاشية المطول قوله
لا يبان خلاف كل منها لان معاني التنكير لا يبان بمعاني لا حال او النفيس والتن
يجامعها وكذا **قوله** واجيب بان الكلام على التوزيع الى الجزاء بان التنكير ما
توهم الترتيب فليراجع **قوله** هذا بالنظر الى الحكم والتعلق فيكم ما المراد بالن
هنا وفيما بعده ولا يبعد ان المراد به تعلق الفعل بنحو المفعول به وان التاكيد
ضرب زيد لا يجوز ان يكون بالنظر لتعلق الفعل بالمفعول او الغرض في نحو انما ضربت
للفعل ووقوعه على المفعول فليتأمل اسم وقال في حواشي الشرح مثالها الى ال
وارادة القصر في الحكم ان زيد قائم وما زيد الا قائم ومثالها في التعلق والله
عمرا زيد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وما ضرب زيد الا عمرا قصر تعلق ال
العادة من زيد على عمرو فيقول ان يقال سياق ان القصر قد يكون من قصر الصفة
صوف الحكم ما قام الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة لانه ما زيد الا قائم وليس
ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله او اداة قصر بالحكم دون المسند
اليه الا ان يقال قولنا ما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم
مقصور وبالنظر الى المسند ويجعل قوله او اداة قصر راجعا للمسند والمسند
ايضا **قوله** مخصوص بالمسند انكر وجهه مع انه يفعل في جانب المسند اليه
الغائب ان يقع زيد عمرو الا ان يقال انه هذا في المعنى يرجع لتقييد المسند لان المسند
والصفة مسند وهي المقيد او يقال انما خصه بالمسند لان المصنف لم يعرض

جانب المسند اليه فليتأمل **قوله** وكذا للمشاركة مقام مع تلك الكلمة مثلا الخ
مع الفعل مقام ليس لما مع غيره فقوله للمشاركة بفتح الراء وحاصل ما اشار اليه انه
كان ينبغي للشارح ان يزيد هنا ويقول وكذا لتلك المصاحبة مقام ليس لما مع غير
تلك الكلمة وهذا بناء على ان قوله وكذا الكلام الخ تمثيل لما ذكره او لا من غير ارادة الجمع
ولا يظهر ان الشارح اراده فجعل المصاحب المطلق اولا الفعل والمصاحب الخ فيقيد وجه
مشاركة اداة الشرط وعكس ثانيا فجعل المصاحب المطلق لاداة والمقيد الفعل
الفعل فتأمل **قوله** فان صورة الغرابة مشتملة الخ لا طول ان التقييد بالمشاركة
لانها التي يتوقف اختيار البليغ لها على اقتضاء المقام لها واما التي لا مشاركة لها في
اصل المعنى فاختيار وما البيس لاقتضاء المقام بل التوقف معنى فهم افاده فيه عليها
قوله في اصل المعنى لا في جميعه الخ جواب عما اورد على قوله ليس لتلك الكلمة مع
ما يشاركها تلك المصاحبة انه يستلزم ان يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لما مع
المرادف لهذا اللفظ وحاصل الجواب ان المعتبر من المشاركة في اصل المعنى ان يكون بين
اللفظين تفاوت في المعنى في الجملة **قوله** لا يخفى ان الفعل الخ هذا بناء على ان مراد
الشارح بالفعل في قوله مثلا الفعل الخ فهو اقترانه بالشرط الواقع شرطا ويحتمل
ان مراده به الواقع جزاء واقترانه بالشرط واضح لا يحتاج معه الى ان وبل الشرط
باداة الشرط على حذف المضاف **قوله** بجنس العموم الخ اي فيطلق بالمراد وهو
عموم كل المطابقة وقوله لا بعموم هذا الجنس بالكلية اي بعموم المطابقة مطلقا
اطعاما كما ادعاه الحاصل على هذا ان الكلام الموصوف بالحسن الذاتي لمطابقته لمقتضى
الحال يرتفع في الحسن بكمال المطابقة التي هو مطابقه وينحط في الحسن بعدم ذلك
الكمال وهذا خلاف طريقة الشارح كما ستاتي فان الحاصل عليهما ان الكلام المو
صوف بالحسن لفصاحته يرتفع شانه في الحسن بالمطابقة وينحط شانه بعدم الم
المطابقة وفي الاصول وتحرير ويع التاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول
لا الانحطاط فيهما حتى يقتضي ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق وقوله في دفع
او لا ان الارتفاع في الحسن والقبول كثبوتها بالمطابقة الا انه بمطابقته ارفع

Copyright © King Saud University